المحل ولو لحائل قال القوابل انه لحم ادمي والاستحاضة دم علة
يسيل من عرق فيه في ادنى الرحم يسمى العاذل والعاذر وما
عدا ذلك مما خرج من الفرج فهو دم فساد وما يحيض من
الحيوانات كما قاله الحافظ في كتاب الحيوان اربعة المراة
والارنب والضبع والخفاش وذكر غيره ان الناقة والكلبة
والوزغة تحيض ايضا وقد ذكرها في بيت من غير المراة لانها
الاصل في الباب فقلت * الارنب الخفاش ثم الضبعة *
الناقة الوزغة ثم الكلبة * فرع في الاسنوي
لو خلق للمراة فرجان فقياس ما سبق في الاحداث ان يكون
الخارج من كل منهما حيضا ولو حاض المشكل من الفرج خاصة
فلا يثبت للدم حكم لجواز كونه رجلا والخارج دم فساد كذا
قاله في شرح المهذب امكانه اي الحيض وهو الدم الذي تراه
المراة انما تكون بشروط احدها ان تكون من بعد استكمال
تسع من السنين تقريبا وهي اقل سن تحيض فيه المراة فلو
رات قبل استكمالها بالا تسع حيضا وطهرا تحيض ايضا ولا
ضابط له في الشرع ولا في اللغة فيرجع فيه الى الوجود وقد دل
الاستقراء على التسع والعبرة بالغرة والستة فيها فلا امارة وخمسون يوما وستة ايام دون الشهر فانها تزيد على
ذلك وعبارة التنبيه اقل سن تحيض فيه المراة تسع سنين او
عليه بانه جعل التسع ظرفا ولا قائل به ومثله عبارة المنهاج اقل
سنة تسع سنين وسلامنه للحاوي حيث قال دم يرى بعد تسع
لكن يرد عليه انها على الاصح تقريبا كما تقدم وعبارة النظم
كالحاوي ولا قل له زمنا على الاتصال يوم وليلة اي مقدارذلك

وهو اربعة وعشرون ساعة فما زاد وهو الشرط الثاني والمراد
بالاتصال انه يوجد الدم في وقتات تحصل في هذا الزمن
لا انسحاب الدم فيه من اوله الى اخره كما اخبرت به بعض النقات
واكثر الاقل له خمسة عشر من الايام بلياليها فان نقص منها وان لم تتصل
ولم يجاوز ذلك لانه اكثر الحيض وهو الشرط الثالث ثم اعلم
ان هنا شرطا رابعا وهو كونه لم تنقص الطهر الفاصل بينه وبين
الحيض او النفاس السابق عليه عن خمسة عشر يوما لانها اقل
الطهر والغالب في الايام التي يوجد فيها الدم ست والا اي وان
لم تكن ستة فهي سبعة تقارب الستة ويجوز ان تكون تقارب
بضم الراء خبر محذوف اي ذلك تقارب وكل ذلك بالاستقرا
من الامام الشافعي رضي الله عنه واد نا اي اقل النفاس وهو لغة الولا
وشرعا ما مر اول الباب اي اقله فيما يتصور فيه وان لا قلا
حدا لاقله وقد تلد المراة ولا ترى الدم وستون يوما اقصاه
اي اكثره عددا في الايام والغالب فيه وجودا اربعون يوما قال
في فعل النفاس نفست المراة بضم النون وفتحها وتكسر الفا فيها والضم
افصح وفي فعل الحيض نفيت بفتح او كسر العالا عن ذلك في المجموع
ثم اعلم ان عبر الدم اي جاوز الاكثر من مدة دم الحيض وهي
خمسة عشر واستدامها عليها فمستحاضة وهي هذه المذكورة حوت
احكاما لم نذكر المص فيها انها ان كانت المراة مميزة وهي التي دمها
على نوعين فصاعدا احدهما اقوى من الاخر فحيضها القوى
والضعيف استحاضة سواء كانت مبتدأة او معتادة وافق
عادتها او خالفها بشرط ان لا ينقص القوى عن يوم وليلة
ولا يزيد على خمسة عشر ولا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ولو تخلل

مسئلة
الاستحاضة لا تمنع صلاة وصوما ووطا لقوله عليه السلام
للمستحاضة توضئي وصلي اي فقط الدم على الحصر فيبنى به
حكم الصلاة عبادة وحكم الوطي والصوم دلالة لا نعقاد الاجماع
على ان دم الرحم تمنع الصوم والصلاة والوطي ودم العرق لا
يمنع شيئا منها فلم يمنع هذا الدم الصلاة علم انه دم عرق لا
رحم ثبت بالحكاية الاخران دلالة

Copyright © King Saud University